

أخذت الأزمة التي يعيشها لبنان منذ أربعة عشر يوماً، منحى جديداً مع إستقالة الرئيس الحريري وبروز تباعد واضح بين التيارين الأزرق والبرتقالي. هذه الإستقالة أعادت تأجيج الشارع بعدما تمّ فتح الطرقات نهار الأربعاء الماضي، حيث شهد نهار البارحة الخميس إعادة إقفال لعدد من الطرقات الرئيسية. تأزّم الوضع السياسي وإعادة إقفال الطرقات ألقى بظلاله السوداء على سوق سندات الخزينة التي إستمرّ هبوط أسعارها وسجّلت مستويات تاريخية مع ٥٠,٦ نقطة أساس لسندات اليوروبوندر ١٠ سنوات (LEBAN 6.85 05/25/29)، و٦٩ نقطة أساس لسندات اليوروبوندر ٢ سنة (LEBAN 8 ¼ 04/12/21). هذه الأرقام المُتدنّية تعكس الوضع الصعب ماليًا الذي دخل فيه لبنان منذ الإنتخابات النيابية العام الماضي حيث أن الأسواق المالية حكمت سلبًا على أداء الحكومة اللبنانية (تصريف أعمال حتى كانون الثاني ٢٠١٩ وحكومة العهد الثانية) من خلال سوق السندات. الجدير ذكره أن التقارير المالية التي طالت الوضعين الإقتصادي والمالي في لبنان منذ منتصف العام ٢٠١٨، تدلّ على عدم ثقة الأسواق المالية بالأداء الحكومي في هذه المرحلة. ومن الواضح أن زيادة وثيرة هذه التقارير التي تخطّت العشرات في أقل من سنة، كانت تعكس بكلّ جدية مدى إهتمام المُستثمرين بالسوق اللبناني.

إلا أن المشاكل التي واجهت تشكيل الحكومة وإمتدّت على تسعة أشهر، زعزعت ثقة هؤلاء المُستثمرين ودفعت الدّول المانحة إلى التشدّد أكثر في تنفيذ بعض الإصلاحات (الكهرباء، الشفافية المالية...). التخبّط الذي طاول مناقشة موازنة العام ٢٠١٩ وما تبعها من أحداث في قبرشمون، دفعت بوكالات التصنيف الإئتماني إلى التشدّد أكثر حيال لبنان. وإذا كان وكالة ستاندارد أند بوز قد أعطت لبنان، فترة سماح تمتد على سنة أشهر، إلا أن الأزمة الحالية التي يمرّ فيها لبنان تُنذر بمُستقبل غامض إقتصاديًا وماليًا إذا لم يتمّ تدارك الوضع والإسراع في تشكيل حكومة. عمليًا هناك سيناريوهان: الأول، تشكيل حكومة في وقت قصير لا يتعدّى الشهر؛ والثاني، عدم القُدرة على تشكيل الحكومة والبقاء بحكومة تصريف أعمال. تشكيل حكومة في وقت قصير هو إشارة إيجابية جدًا تجاه الأسواق التي ستقوم بمراقبة الإجراءات الأولية التي ستقوم بها هذه الحكومة خصوصًا على صعيد المالية العامة. فالأسواق تتوقّع من الحكومة الجديدة، إستكمال تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في موازنة العام ٢٠١٩ إضافة إلى عدد من الإجراءات الضرورية التي يتوجّب القيام بها لإمتصاص أضرار ١٤ يومًا من الإحتجاجات الشعبية والتي أدت إلى إسقاط الحكومة. أيضًا تنتظر الأسواق من الحكومة الدّفع في إتجاه إقرار موازنة العام ٢٠٢٠ في المجلس النيابي كي لا تتخطّى المُهل الدستورية ويكون قانون الموازنة صادر قبل نهاية العام ٢٠١٩. عدم تشكيل الحكومة والبقاء على حكومة تصريف الأعمال له تداعيات سلبية جدًا حيث سيُدخل الإقتصاد اللبناني والمالية العامة في غموض كلي مع إحتتمالات تشاؤمية نذكر منها:

- تراجع تصنيف لبنان الإئتماني وبالتالي تراجع سعر سندات الخزينة وإرتفاع سعر الفائدة ما يؤدي إلى زيادة خدّمة الدين العام وبالتالي رفع العجز.
- عدم قُدرة حكومة تصريف الأعمال على الإلتزام بعجز الموازنة المُتوقّع في موازنة العام ٢٠١٩، مما يعني إرتفاع الضغط على المالية العامة وبالتالي إرتفاع الطلب على العملة الصعبة.
- عدم قدرة الحكومة بأية إصدارات لسندات خزينة في الأسواق العالمية ما يضع مالية الدّولة على المحكّ وبالتالي زيادة الضغط على إحتياجات مصرف لبنان التي سنُصنّف مصدر التمويل شبه الوحيد للدّولة اللبنانية. وهو أمرٌ مُنافي لكل المعايير الدولية ويُهدّد الثبات النقدي.
- إرتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل يُهدّد الأمن الإقتصادي وسيؤدي حكمًا إلى ثورة حقيقية على الأرض.
لذا من المنطقي القول أن المرحلة المُقبلة هي مرحلة تتطلّب الكثير من العقلانية خصوصًا على الصعيد السياسي لأن المخاطر الأمنية كبيرة مع ما يحدث من مواجهات بين الشوارع، والمخاطر المالية أكبر مع ما ينتظر لبنان.
وفي الوقت الذي يصمد فيه القطاع المصرفي أمام إخفاق الأداء السياسي، يعتمد بعض الخبراء على التهجّم على القطاع المصرفي ويُجيشون الشارع للنظائر أمام مصرف لبنان والمصارف التجارية. وهذا الأمر خطير جدًا ويُسرّع في عملية الذهاب إلى المحذور! لذا العقلانية تفرض تفادي النظائر أمام المصارف لما لذلك من إشارة سلبية للمُستثمرين الأجانب والمحليين كما وللأسواق العالمية. هذه الإشارة السلبية سنُترجم حكمًا تراجع الدوائع والإستثمارات وضرب المودعين كما وضرب الليرة اللبنانية التي تُشكّل المدخول الأوحّد لأكثر من ٧٥٠ ألف موظّف لبناني!

على الصعيد الإقتصادي، غياب الرقابة المُتشدّدة على التّجار يسمح للبعض منهم بالقيام برفع الأسعار بشكل كبير حيث لحظ مؤشر أسعار الإستهلاك لشهر أيلول إرتفاعًا في بيروت بقيمة ٢٢%، وفي جبل لبنان بقيمة ١٦% وفي الشمال ٢٧,١%. هذا الواقع يتطلّب عقلانية من قبل هؤلاء التّجار لأن الغضب الشعبي مُمكن أن يتحوّل ضدّ المحال التجارية نفسها.
أيضًا على الشركات التحلّي بالعقلانية من ناحية تفادي إستخدام الدولار النقدي (cash) في العمليات التجارية وإستخدام القنوات المصرفية حصريًا في شراء وإستيراد السلع والبضائع لأنهم في هذه الحالة سيحصلون على الدولار بالسعر الرسمي. أما الإستمرار في إستخدام الكاش، فهذا يعني أن هناك إمّا تهريب لهذه الدولارات إلى خارج الحدود، إمّا هناك تهريب ضريبي.

أيضاً على المواطنين التحلي بالعقلانية اللازمة خصوصاً في ما يتعلّق بالودائع والليرة اللبنانية، حيث من المطلوب عدم الإنجرار وراء الشائعات التي تعبث بسلوك المودع في ظل حالة الفوضى الحالية، وبالتالي لا يجب سحب الودائع من المصارف لوضعها في المنازل، كما لا يجب أن يكون المواطن اللبناني هو من يضرب عملته الوطنية عبر تحويل أمواله إلى دولارات. وتبقى الليرة اللبنانية في حال ثبات نتيجة وجود الاحتياط ونتيجة وضع قيود على الدولارات النقدية (كاش)، وبالتالي بحفاظنا على الليرة نضمن ثباتها.

على صعيد حكومة تصريف الأعمال، يتوجب عليها التشدد في الرقابة على الأسعار ولكن أيضاً الرقابة على المعابر الشرعية وغير الشرعية وذلك حفاظاً على التكامل الإقتصادي - الإجتماعي.